



القاهرة - الوطن

صبت الأوضاع الاقتصادية السيئة في بلدان العالم النامي، وتدهور الأحوال المعيشية في البلدان الفقيرة، وتفاقم الأزمة المالية وتداعياتها المؤلمة، كعوامل في خاتمة التحفيز لمئات الآلاف سنويا للمخاطرة في رحلات الهجرة غير المشروعة.

قضايا متشابكة

مشاهد متكررة، ومأس هائلة تتناقلها وسائل الإعلام لغرق عدد كبير من المسافرين للسواحل الأوروبية، في محاولة منهم للهجرة غير الشرعية بعيدا عن وطنهم، أملا في مستقبل يعتقدونه وريدا، ولكن ما يحدث هو محاولات لإنقاذهم من الغرق أو السجن، والترحيل أو الرمي بالرصاص، دون الإعلان عن ذلك أو نجاحهم في الهروب، وتبدأ رحلة عذاب أخرى من أهانه بعيدا عن الأهل.

فهذا العزف على وتيرة العيش الرغيد، وحلم الثراء بالأجور الباهظة (باليورو)، هو ما تستعمله عصابات الهجرة غير الشرعية لاجتذاب الشباب العربي، خاصة من مصر، وبلاد الشام، وبلاد المغرب، وغيره من الشباب في دول أخرى، والغريب أن الوصول إلى هذا الرغد من العيش يكون عن طريق القوارب القديمة المتهالكة المكسدة بأعداد كبيرة من راغبي الهجرة، حيث يستقل هؤلاء الشباب بعض هذه المراكب سواء للسفر بها إلى ليبيا، ومن هناك إلى أوروبا، أو للسفر بها إلى قبرص أو اليونان أو إيطاليا مباشرة. ■

تبخّر أحلام الثراء

بالهجرة غير الشرعية

تفاقم الفقر أدى لازدياد السعي للهجرة - أوروبا تشدد ضوابط مكافحة السفر غير الشرعي

محاولاتهم السفر إلى أوروبا عن طريق إيطاليا، واليونان، وتركيا، وأسبانيا، أو تم إيداعهم في السجون الأوروبية، وفرض غرامات مرتفعة لا تكون في مقدرتهم، فيبقون في السجن إلى أن يتم ترحيلهم إلى مصر. وعلى صعيد متصل، عقدت البرتغال بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي مؤتمرا للدول الأوروبية والمتوسطية على ١٩ نوفمبر الماضي لمناقشة سبل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتهدف الخطوة التشريعية إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في وقت يخطط فيه الاتحاد لفتح باب الهجرة المؤقتة أمام الكفاءات الأجنبية من دول خارج الاتحاد الأوروبي في مقدمتها: مصر وأوكرانيا ومولدافيا. ويعكف الاتحاد الأوروبي حاليا على وضع استراتيجية جديدة لمواجهة تيار الهجرة غير الشرعية، من ناحية، وسد النقص في الأيدي العاملة في مجالات معينة في دول الاتحاد، من ناحية أخرى، ويعنى ذلك السماح لمواطني هذه الدول بالحصول على إقامة شرعية، وتصريح عمل في أسواق الدول المختلفة، بشرط أن يكون هذا الموجود به في الخبرات والكفاءات في مجالات بعينها. ■

تحقيق الأرباح. وتقدم تلك العصابات الوعود الكاذبة للمهاجرين بمساعدتهم في الحصول على الإقامة الشرعية، وهو أمر لا يتم الوفاء به، ويجد طالب الهجرة غير الشرعية نفسه معرضا للموت أمام المحاكم، وصدور قرارات ضده بالسجن والغرامات الكبيرة. أما الخطة التي وضعتها عاتشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة المصرية في سبتمبر الماضي، فتعمل على مواجهة رغبة الكثير من الشباب في السفر للعمل بالخارج دون أية تعاققات أو تأشيرات رسمية لدخول البلاد الخارجية، وتعرض الكثير منهم لعمليات النصب من مكاتب التفسير، وبعض الموزرين للأوراق اللازمة للسفر، حتى أصبحت صاغا في رأس الحكومة المصرية. وأوضحت الوزيرة المصرية أن مصر وإيطاليا وقعتا اتفاقية لتوفير أوضاع المصريين هناك، وتعزيز مجالات تدريب الأيدي العاملة المصرية لتلائم أسواق العمل في إيطاليا، ودعم جهود مكافحة الهجرة غير المشروعة التي تتدفق على السواحل الأوروبية، واعتبرته نموذجا يطبق في الدول الأخرى. وقد شهدت الشهور الأخيرة العديد من الحوادث التي راح ضحيتها مئات الشباب الذين لقوا حتفهم غرقا في مياه البحر المتوسط أو المحيط الهادي لدى

وأكدت وسائل الإعلام على أن هذه العمليات لا تؤدي إلى خسائر مادية ومادية تتمثل في خسارة الأموال، والتعرض لمهانة الاعتقال والحبس والترحيل، وربما الموت حسب بل تؤدي أيضا إلى تشويه سمعة مصر، والإضرار ببقية المواطنين الراغبين في الحصول على تأشيرات حقيقية، والسفر القانوني إلى تلك البلدان. وقد كشفت مؤخرا السلطات المصرية لتصاريح العمل عن مجموعات جديدة من عصابات التفسير، والهجرة غير الشرعية لدول الاتحاد الأوروبي، مقابل ٧٠ ألف جنيه لكل فرد مسافر إلى إيطاليا، إضافة إلى توقيع الضحايا على شيكات وإيصالات أمانة كضمانات للعصابات، حتى لا يتم إبلاغ الشرطة عنهم. ولهذا شددت وزارة الخارجية المصرية على أن المهاجر غير القانوني أو غير الشرعي لا يقن وضعه، ومنحه إقامة رسمية أو جنسية على الإطلاق، مهما طالت فترة بقائه في الدولة التي قصدها، مؤكدة أن هذه الهجرة لا طائل من ورائها، وهي مصدر معاناة شديدة لمن يقوم بها، حيث يتعرض نفسه للعقوبات من جانب السلطات الأمنية في الدول التي توجه إليها، وشددت الخارجية المصرية في تحذيرها من خطورة العصابات التي تعمل في مجال الاتجار، وتهريب البشر في الدول الأوروبية والأميركية التي لا تهدف إلا



ويكاد لا يمر عام، إلا وتسلط وسائل الإعلام الضوء على حوادث مروعة تتعرض لها أفواج من الشباب الحال بالسفر إلى شاطئ الثراء على الجانب الآخر من البحر المتوسط، حيث تعود جثث هؤلاء إلى ذوبهم ليواروها الثرى، بعد أن غرق مركبهم وضاعت أموالهم وتلاشت أحلامهم. وتعتبر الجماهيرية الليبية من أهم الدول في شمال إفريقيا لهذه الهجرة، وأرجع خبراء الأمن الداخلي الليبي زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعتبرون ليبيا نقطة عبور لهم إلى طول الحدود البحرية والبرية، التي تبلغ في الأولى ١٨٠٠ كلم، وفي الثانية ٦٠٠ كلم، وفي الأمر الذي يتعذر معه وضع حراسة فاعلة على طول هذه الحدود، خاصة مع نقص التكنولوجيا العالية، والمعدات المناسبة مثل: الطائرات المروحية، وأجهزة الرادار الساحلية، والزوارق السريعة، ومناظير الرؤية الليلية. وقد ظهرت على السطح في ليبيا خلال السنوات الماضية مشكلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وبالأخص إلى السواحل الإيطالية، حيث تقدر السلطات في إيطاليا العدد المؤهل لمثل هذا النوع من الهجرة من الجماهيرية الليبية وحدها بـ ١.٥ مليون مهاجر، معظمهم من الشمال الأفريقي، فضلا عن الدول الأفريقية الأخرى

لاسيما من الصومال وإريتريا وتشاد وإثيوبيا، ولذا سارعت روما بتنفيذ مبادرة خاصة منذ ٣ يوليو عام ٢٠٠٣، بمذكرة تفاهم مع طرابلس للحد من ظاهرة الهجرة، وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك. وبالرغم من كل ذلك، فعصابات الهجرة غير الشرعية تميزت بإبتداع بعض الأساليب الخاصة بها من الوسائل غير القانونية، منها مثلا تزوير تأشيرات الدخول إلى الدول الأوروبية، التي ما إن يضع الشاب قدمه فيها حتى يسارع بتزوير جوازات السفر التي يحملها، ويطلب اللجوء إلى هذه الدول، وعدم استكمال رحلته إلى وجهته المنصوص عليها في تأشيرة السفر، كل ذلك يتم بالتنسيق مع عصابات متخصصة في مثل هذا النوع من عمليات التزوير غير أن سلطات الأمن في مطارات الدول الأوروبية التفتت إلى هذه الطريقة فبادرت بترحيل هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية مرة أخرى، وعدم السماح لهم بدخول أراضيها.

تقنين الأوضاع

اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات الأمنية والقانونية والإعلامية للتعامل مع هذه الظاهرة، فنشطت وزارة الخارجية ووزارة الإعلام في توعية الشباب بمخاطر التحايل، واتباع وسائل غير شرعية في السفر.

العالم العربي يودع ٢٠٠٩ بذكرات نسب الباحثين عن العمل المؤلمة

القاهرة - من أيمن حسين:

مع نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ كانت الأزمة المالية العالمية قد بدأت تضرب بلدان العالم المختلفة، ليشهد العام ٢٠٠٩ أسوأ أزمة مالية عرفها الاقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث بدأت الأزمة في نهاية ٢٠٠٨ وكانت ذروتها في النصف الأول من ٢٠٠٩ ليشهد النصف الثاني بداية الانفراجة وسط بيانات مطمئنة في أغلب اقتصاديات العالم.

العالم العربي تأثر كثيرا بتبعات هذه الأزمة سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي، وتجلت أكبر خسائر الوطن العربي في تقلص فرص التوظيف وانكماش مجالات العمل أمام جيوش جرارة من طالبي العمل في الوطن العربي، خاصة بعدما أصدرت اليونسكو تقريرا كشف فيه أن تقلص فرص العمل في الوطن العربي أدى إلى ارتفاع معدل اعداد الباحثين عن العمل إلى ٢٥.٦٪ وهي النسبة الأعلى بالعالم. ■



هذا المعدل ٢٥ بالمائة وأبرز التقرير التحديات التي تفرضها نسب الباحثين عن العمل المرتفعة على البلاد العربية وهي التحدي السكاني الناتج عن الزيادة الملحوظة في معدلات زيادة السكان والباحثين عن العمل، وضعف التأهيل والحاجة إلى نقله استراتيجيا في الموارد البشرية وتراجع العائدات النفطية في بعض الدول العربية والتحديات الاقتصادية الخاصة بضعف التصدير وتخلف القطاعات الإنتاجية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية. وأكد التقرير أن هناك تحديات أخرى تواجه دعم التشغيل والحد من الباحثين عن العمل من بينها توفير فرص عمل جديدة تنسب الداخلين الجدد في سوق العمل والذين يقدر عددهم بـ ٣.٩ مليون فرصة عمل وزيادة معدل تشغيل النساء، وضرورة إصلاح التعليم والتدريب وتطوير الأنشطة الاقتصادية لتستوعب المهارات الرفيعة والاهتمام بالقطاع غير المنظم وحماية العاملين فيه وزيادة الإنتاجية لرفع مستوى النمو الاقتصادي المستدام وتطوير شبكة الأمان الاجتماعية، إضافة إلى ضرورة التعاون والتكامل بين الأقطار العربية. ومن جانبه ناشد خوان سومايا، مدير عام منظمة العمل الدولية متخذ القرار حول العالم بالتركيز على مكافحة مشكلة البحث عن عمل وخلق فرص عمل للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية وذلك بدلا من التركيز على إنقاذ المؤسسات المالية. ■

يهاجر إليه من خلال تقديم المساعدة الحقيقية له وإعطائه فرصة للانتفاع الكامل بالمعارف، ووجهت نداء إلى البلدان العربية تطلب منها توفير بيئة آمنة وأكثر رخاء. وأكدت بوكوفا حسب ما ورد في التقرير أن اليونسكو تسعى لتطبيق الحقوق الأساسية وتعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق التعليم الأساسي والتربية في مجال حقوق الإنسان والتصدي للعنصرية ويظهر عدم المساواة، مشيرة إلى أنه استنادا إلى مبدأ التعددية فسوف تطرح اليونسكو برنامجا عام ٢٠١٠ لتعزيز الحوار بين الثقافات. وأوضح التقرير: أن معدلات اعداد الباحثين عن العمل بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، وترتفع هذه المعدلات لذوي التعليم الثانوي والمتوسط والجامعي لتبلغ عشرة أضعاف في مصر وخمسة أضعاف في المغرب وثلاثة أضعاف في الجزائر، مما يؤكد تدني التوافق والمواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من جهة ونقص الخدمات الداعمة للتشغيل من جهة أخرى. وأشار إلى أنه رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في السنوات الأخيرة لإيجاد فرص عمل جديدة في المنطقة العربية إلا أن المنطقة تبقى محتفظة بأعلى معدلات الباحثين عن العمل بين مناطق العالم بسبب تجاوز معدل اعداد الباحثين عن العمل فيها ١٤ بالمائة، كما تبقى المنطقة ذات المعدلات الأعلى في الباحثين عن العمل بين الشباب بسبب تجاوز

مشاريع صناعية وزراعية وتعدنية أن توجد ملايين فرص العمل. ومن جانبه لفت مساعد وزير المالية المصري محمد أحمد معيط إلى أن كثيرا من صناديق التأمينات والمعاشات في الولايات المتحدة وأوروبا تستثمر جزءا من أموالها في أسواق المال في مصر ودول عربية أخرى، وأشار إلى أن الدول العربية تملك كثيرا من الفرص الاستثمارية، داعياً صناديق التأمينات الاجتماعية العربية إلى انتهاز تلك الفرص، وأوضح أن ثمة حاجة لإنشاء مصرف أموال الضمان الاجتماعي على غرار مصرف (الضمان الأوروبي)، مشيراً إلى أن هناك كثيرا من الخبرات التي يمكن تبادلها بين الدول العربية. وعلى صعيد متصل كشف تقرير صادر عن اليونسكو أن تقلص فرص العمل في الوطن العربي أدى إلى ارتفاع معدل اعداد الباحثين عن العمل إلى ٢٥.٦٪ وهي النسبة الأعلى بالعالم، مضيفاً أن مشكلة الهجرة أصبحت أخطر ظاهرة تهدد الوطن العربي في الوقت الراهن، وتضمن التقرير تصريحا للمديرة العامة لمنظمة اليونسكو إيرينا بوكوفا، أبدت فيه عن أسفها لزيادة نسبة هجرة الكفاءات والأدمغة العربية التي وصل عددها إلى مليون مهاجر، ولما يترتب عن هذه الهجرة من خسائر تنموية في الدول العربية. ودعت المتحدثة إلى ضرورة احترام المهاجر وتعزيز ثقافته وتقاليده ولغته وإدماجه بشكل كامل داخل المجتمع الذي



وفي هذا الصدد حذر الأمين العام لمنظمة العمل العربية أحمد لقمان من زيادة أعداد الباحثين عن العمل في العالم العربي بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ما بين مليونين و٣.٥ ملايين شخص، يضافون إلى ١٧ مليوناً حالياً، ما يعني أن الرقم الإجمالي قد يتجاوز ٢٠ مليوناً، وشدد على أن تعاون الدول العربية وتأمينها تغطيات جماعية للعمال العرب يسهمان في رفع مستوى الإنتاجية عند العمال. وأضاف لقمان في أحد حواراته الصحفية أنه سيجري خلال الفترة المقبلة مشاورات مكثفة للإسراع في الإجراءات اللازمة لإقرار قيام الجمعية العربية للضمان الاجتماعي وإقرار نظامها الأساسي في جمعية عمومية للمنظمة باعتبار الجمعية جهة الاختصاص، لافتاً إلى أن لبنان عرض استضافة مقر الجمعية. يذكر أن مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الذي اقيم في شرم الشيخ مؤخرا قد نجح بعد ١٦ عاماً من المحاولات في تهيئة المناخ المناسب لإقرار تأسيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي التي ستكون بمثابة تجمع لهيئات وصناديق التأمينات الاجتماعية في الدول العربية. ودعا لقمان الحكومات العربية إلى تشجيع صناديق التأمينات الاجتماعية فيها على استثمار جزء من أموالها في مشاريع عربية، مشيراً إلى توافر أموال ضخمة في هذه الصناديق يمكن إذا أحسن استثمارها في